بين «فودكا» لافروف و«بيتزا» كيري: عندما يُولد الاتفاق ثمِلاً..

فرنسا- فراس عزيز ديب

في مجتمعاتنا الشرقية، عندما تَطلب حاجةً ما من أحد ويجيبكَ بعبارة (إن شاء الله)، فإنه ينتابكَ إحساس داخلي أن الحاجة لن تُلبى، بالمطلق أن إجابته صادقة، لكن من منّا يعلم ما يخبئه القدر؟.

في السياسة وتحديداً الأميركية، فإنها تضج بالتعابير والعبارات التي ما إن قيلت، حتى ينتابك شعور أن كل ما يقوله الأميركيون لا يعدو كونه مجرد «تأدية واجب» أو حديثاً في الهواء. هم يعلمون أنهم لا يعلنون الحقيقة، لكنهم حولوا ذلك إلى «فن»، لأنهم ببساطة لا يسيطرون على الكثير من الوقائع فحسب، بل يديرونها من دونَ مقومات أخلاقية مطلوبة.

قبل أمس، تبلغنا أن المفاوضات الماراثونية بين وزيري خارجية كل من روسيا والولايات المتحدة تجاوزت عنق الزجاجة، وأن الدخان الأبيض تصاعد أخيراً في جنيف، وأن الطرفين توصلا لاتفاق يُنهي المأساة السورية، لكن وكالعادة عندما سمعنا كلام الرجلينَ بعد إعلانهما التوصل إلى «اتفاق»، بدا لنا إعلان «لافروف» عن تقديمه «البيتزا» و«الفودكا» للصحفيين حتى انتهاء الوفد الأميركي من مشاوراته مع قيادته في واشنطن، أهم من بنود الاتفاق ذاته.

في الإطار العام يمكننا القول إن ما تمّ التوصل إليه هو اتفاقٌ «غير مباشر» بين القيادة السورية والإدارة الأميركية برعاية روسية، ما يؤكد هذا الكلام أن يعلن «لافروف» ومن ثم يعود «كيري» ليؤكد كلامه بأن القيادة السورية على علم كامل بمجريات المفاوضات وتفاصيل بنود الاتفاق، وهي موافقةٌ عليه، ربما أننا لا نستغرب هذا الأمر لكنها فرصةٌ لتذكير البعض بأن الروسي لا يفاوض على ما يريده، بل على ما تريده القيادةَ السورية وفق رؤيتها.

لكن ومن باب الواقعية، فإن معرفةَ القيادة السورية بمسار المفاوضات وقبولها بنودَ الاتفاق، لا تعني بأي حالَ من الأحوال أن السوريين استسلموا لفرضية الالتزام الأميركي بتَطبيق بنود هذا الاتفاق. إن الموافقة السورية على بنود الاتفاق تبدو تطبيقاً للمثل الشعبي: (إلحق الكذاب لورا الباب)، تحديداً أن القيادة السورية لم توفر جهداً يوماً ما في سبيل وقف ما يجري، لكن هل يريدوننا أن نصدق أن الأميركيين بذلوا جهوداً لوقف داعمي الإرهاب وممولية؟ أم إن «كيري» يريدنا أن نجهش بالبكاء عندما يحدثنا عن «التنازلات المهمة» التي قدمها «أوباما» لتخفيف معاناة الشعب السوري؛ ما هذه التنازلات يا ترى إذا كان الدم السوريَ في كل الأحوال هو الضحية، هذه عينةٌ من اللعب على الألفاظ الذي يجيده الأميركيون، لكن ما الجديد الذي يحمله هذا الاتفاق؟

في الإطار العام، لا يبدو الاتفاق يحمل أي جديد، كل البنود كانت مادةً دسمة للصحافة العالمية خلال فترَة المفاوضات، فالسعي الأميركي لإنقاذ إرهابيي الأحياء الشرقية في حلب من خياري الموت أو «الباص الأخضر» لم يتبدل، وهم إن نجحوا نوعاً ما بانتزاع إعادة فتح معبر «الكاستيلو» للأغراض الإنسانية، لكن هذا الأمر لا يعتبر نصراً أميركياً، تحديداً أن من منع دخول المساعدات الإنسانية قبل ذلك هم المجموعات الإرهابية، وليس الجيش العربي السوري، وهذا الأمر وثّقَهُ الروس خلال المفاوضات.

أما تشكيل مركز مشترك لفصل المعارضة «المعتدلة» عن الإرهابية تمهيداً لتوحيد عمليات القصف بيَن الجانبين الروسي والأميركي، مع تحييد الطيران السوري عن بعض المناطق كي لا يبدو الأمر خرقاً للهدنة المنتظرة، فهو أمرٌ صعب التطبيق على أرض الواقع، ما دام الجانبان الروسي والأميركي يرهنان هذا الأمر بمشاركة دول الإقليم في تحديد هوية الجماعات الإرهابية، حتى الأميركي كانَ يدافع عن «النصرة» ويحميها لكنهُ وضع رأسها على طاولة المفاوضات مقابل تراجعات على الأرض للجيش العربي السوري في حَلب، لم ينجح فيها إلا في معبرَ الكاستيلو وللاحتياجات الإنسانية. هو لا يجد مشكلةً أبداً بمبادلة «النصرة» بحلب ما دام لا يقامر بحليف معلن، فماذا عن باقي الفصائل الإرهابية بما فيها «جيش الفتح» الذيً تشكل «النصرة» نسبته الأكبر، هل سيكون محمياً بغطاء «الاعتدال» أم عدواً بذريعة «النصرة»؟!

الأمر الأخير أن هذا الاتفاق تجاهلَ الحديث عن المرجعيات الأساسية للحل السياسي بعد عودة وفد الحكومة ووفود المعارضات السورية لطاولة المفاوضات، هنا يمكننا القول إننا أمام احتمالين:

الأول: إن الاتفاق قد تمّ على مراحل الحل السياسي، لكن الأميركيين تعمدوا عدم الإسهاب في الحديث عنهاَ لعدم استفزاز حلفائهم، لأنه فيما يبدو بعيداً عن طموحاتهم برؤية الحل السياسي «دون الأسد».

الثاني: إن الطرفين لم يتوصلا لأي شيء في الحل السياسي، وهما تركا الأمر مفتوحاً حتى تثبيت الهدنة، ومن ثَم وقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات، ولأن الأميركيين يدركون تماماً أن هذه المراحل لن تتم وفّروا على أنفسهم عناءَ المفاوضات حول الحل السياسي؛ فهل يعني هذا أن الاتفاق سيفشل؟

عندما يقول «كيري»: إن التعاون الروسي الأميركي بقصف مواقع «النصرة» و«داعش» مرهونٌ بتثبيت الهدنة لمدة أسبوع، فلأنهُ يدرك تماماً أن الهدنة لن تصمد، ليس لأنهَ لا يمون علَى جميع الفصائل على الأرض بل لأنه لا يبدو حتى الآن في وضع يريد فيه أن يتراجعَ. كذلك الأمر، عندما يعترف «لافروف» أن هناكَ مَن سعى لتعطيل هذا التفاهم من دون أن يسميهم، عندها علينا أن نسأل ببساطة: وكَيف لهم أن يضمنوا أن هؤلاء ذاتهم لن يعطّلوا الهدنة، التي يبدوَ تثبيتها أساساً لكل ما يأتي بعدها؟!

إن الحكومة السورية إذ تتعاطى من منظور الدولة، هناك بالتأكيد إثباتات لالتزامها، لكن من سيضمن الطرفَ المقابل؛ بالتأكيد لا أحدَ، عندها سنعود لفرضية أن الأميركي سيُحمل المسؤولية للحكومة السورية وبالتالي سيعوَد للتملص من كل ما تم التوصل إليه إن كان اتفاقاً أو هدنة أو إطاراً، سموها ما شئتم.

إنها لعبةُ كسب الوقت التي أجادَها الأميركي وهو حالياً يُتابع وبهدوء ما بدأه في الشمال. عندما قلنا إن الشمال السوري بات بالنسبة للأميركي هدفاً ناتوياً وليس أميركياً فقط، ظنَ البعض أنها مبالغة، لكن الأمر لا يبدو مبالغة، لأننا لم نعتَد أن نسكَرَ بخمر التحليلات التخديرية؛ المبالغة هي الظنّ أن الأميركي سيتراجع أو سينسحب مالَم يخسر، وهو بدلَ أن يخسر تراه لا يدعم –كما الناتو– الاحتلال التركي لبعض المناطق في الشمال السوري فحسب، بل يدعو الأتراك لعمليات مشتركة في الرقة، ممهورة بختم «مصالحة الضرورة» مع الميليشياتَ الكردية بما فيها «قسد» التّي لا يَزال البعضَ يظنها ميليشيا ذات أغلبية «عربية». هذه الدعوات لاقاها الجانب التركي بصدر رحب، فهل انتهى مفعول مسرحية «العلاقات المتوترة» بين تركيا وّالولايات المتحدة بعد قصة الانقلاب التركي؟! ربما هو كذلك، وربما أن البيان الروسي حول الاحتلال التركي لبعض مناطق الشمال السوري وإن جاءَ بشكل متأخر، فربما لأنهم أدركوا اللعبة المزدوجة التي يلعبها «أردوغان»، وسيستمر بها هو وغيره من الفاعلين على الساحة السورية بالضرب على أي محاولة إنهاء ما يجري، فماذا ينتظرنا؟

الإرهابيون فيَ حلب باتوا محاصرين، حتى الممر الإنساني لا يمكن البناء عليه كثيراً إذا كان الروس شركاء في المراقبة، والهدنة بوضعها الحالي لا يبدو أنهم سيتركونها تصمد، وبمعنى آخر فإن الاتفاق ولد ثملاً، وهو يترنح تحت وطأة الغموض من جهة، وعدم المصداقية عند الطرف الآخر والتي أثبتتهاَ التجارب السابقةً من جهة ثانية، وعليه لن يطول الوقت حتى يسقط، فهل علينا أن ننتظر بعدهاً جولةً جديدةً من مفاوضات «كيري– لافروف»؟ ربما لا.. فليس الأميركيون وحدهم من يتقنون لعبة الوقت، تحديداً إذا كانت الإدارة الأميركية قاب قوسين أو أدنى من الرحيل. بالتالي لن نسمح لأحد بإعادتنا إلى المربع الأول في الحرب على الإرهاب وبسط سلطة الدولة الشرعية على كامل التراب السوري. من الآن وحتى يتوضح الخيط الأسود من الأبيضَ، فإننا واثقون أننا إذا ما سألنا شجعان هذا العصر من قوات الجيش العربي السوري والقوى الرديفة والحلفاء: هل سيكون هذا الاتفاق قابلاً للحياة.. سيكون جوابهم حُكماً.. إن شاء الله.

دمشق وجهت رسالة إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية رداً على بيانه بشأن التسوية في داريا

الخارجية لأوبراين: لا تتعبون من الدفاع عن المسلحين والإرهابيين وخطبكم مملوءة بالمغالطات

| وكالات

وجهت دمشق انتقادات شديدة اللهجة إلى وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية ستيفان أوبراين رداً على بيانه الأخير المتعلق باتفاق التسوية الخاص بمدينة داريا في ريف دمشق الغربي، ووصفت البيان بـ«المضلل»، واتهمت المسؤول الأممي بالدفاع عن المسلحين والإرهابيين. وقالت وزارة الخارجية والمغتربين في رسالة إلى أوبراين نشرت نصها «سانا» للأنباء أمس رداً على البيان «المضلل» الذي أصدره أوبراين بعد قيام الحكومة السورية بإنقاذ المدنيين من أطفال ونساء وشيوخ من مدينة داريا وتأمين أسباب العيش الكريم والمشرف لهم: إن البيان الذي أصدره أوبراين حول داريا أثار الكثير من اللغط في الأوساط السورية وبشكل خاص في أوساط المدنيين الذين خرجوا من جحيم المنظمات الإرهابية المسلحة في داريا.

وأضافت الوزارة في الرسالة: أن أكثر ما استغربته الأوساط السورية هو إطلاق تصريحات لا تدل على معرفتكم بالأوضاع في داريا أو قيام البعض بتضليلكم حول حقيقة ما حدث في هذه البلدة ناهيك عن أنكم قمتم بترديد ما ذكرته بعض أوساط المسلحين المهزومة أو تلك الأوساط التي رأت فيما تم في داريا هزيمة لها.

وأوضحت، أنه في مختلف الأحوال فإن أهالي داريا المدنيين الذين غادروها لم يزد عددهم على ٤٩٢ طفلاً وامرأة ورجلاً وشاباً إضافة إلى المسلحين وبعض عائلاتهم والذين لم يزد عددهم على ١٢٠٠ شخص وإذا ما قمتم بتكليف مكتبكم في سورية باطلاعكم على الوضع الصحي لمن غادر داريا من المدنيين وغيرهم فإنهم سيقولون لكم إنهم كانوا يتمتعون بصحة جيدة ولعلمكم فقد غادر أكثر من مئة شخص الحرجلة إلى أماكن إقامة عائلاتهم نحو دمشق.

وقالت: لقد تم إخضاع بعض المسؤولين في أمانة الأمم المتحدة والرأي العام العالمي لتضليل لا سابق له حول ما يجري في سورية بشكل عام فقد ادعى مكتبكم أن عدد المدنيين في داريا كان أكثر من ٤٠٠٠ طفل وامرأة لكي يتبين لنا في نهاية المطاف أن عدد المدنيين في المدينة لم يزد على ٤٩٢ طفلاً وامرأة وآخرين أما حديثكم عن لجوء بعض هؤلاء إلى أكل العشب فإن اللوم في ذلك.. إذا كان صحيحاً وليس الدعاية.. لا يقع على عاتق الحكومة السورية بل على عاتق الإرهابيين الذين قمتم بتبرئتهم من كل الجرائم التي اقترفوها في داريا بهدف تشويه صورة الحكومة السورية.

وتابعت الوزارة: أما المساعدات الإنسانية التي أرسلت إلى ٤٠٠٠ مدني زعمتم أنهم موجودون في داريا فقد تبين لنا أنها كانت ترسل إلى القتلة من الإرهابيين والمجرمين هناك كما هو الحال في مدن سورية أخرى مضيفة: إنه فيما يتعلق بإعادة الادعاءات المكررة من قبلكم بأن سورية كانت تقصف هؤلاء المواطنين في داريا وتفرض قيودا صارمة عليهم فإننا نترك للمدنيين الذين خرجوا من داريا حق الرد على ذلك لأن من مارس شتى أنواع التعذيب بحق أطفال ونساء داريا ومنعهم من الحركة هم المسلحون والإرهابيون الذين اتضح لنا أنكم لا تتعبون من الدفاع عنهم وخاصة في تقاريركم المرفوعة إلى مجلس الأمن وخطبكم المملوءة بالمغالطات والتحامل على الحكومة السورية التي قدمت لمواطنيها وخاصة في الحرجلة كل الكرامة والثقة بالمستقبل. ولفتت الوزارة إلى أن «ما أثار قلقنا هو تمييزكم بين الحكومة السورية وما وصفتموه «شعب داريا» ما يؤكد مخالفتكم قرارات مجلس الأمن التي تبدأ دائماً بالإشارة إلى ضرورة احترام وحدة أرض وشعب سورية ونذكركم أن المدنيين في داريا ليسوا «شعبا مستقلا» مضيفة أنه عندما تدافع سورية عن شعبها في حرب لا هوادة فيها ضد الإرهاب فإن حديثكم عن استخدام أساليب سادت في القرون الوسطى يأتي خارج الحقيقة لأن شعبنا في سورية لم يعرف القرون الوسطى التي عاشتها أوروبا أصلاً لقد عرفت سورية الحضارة وقامت بنقلها إلى أوروبا آنذاك لكننا بالتأكيد عرفنا لاحقاً الاستعمارين البريطاني والفرنسي في القرن العشرين لأوطاننا اللذين أديا إلى جرائم ضد الإنسانية تمثلت في قتل الملايين من المدنيين في سورية ومصر والعراق وفي إفريقيا وآسيا».

وأوضحت الوزارة، أن «سورية أكدت أن عشرات الآلاف من أهالي داريا الذين نزحوا عنها بفعل التنظيمات الإرهابية ويعيشون الآن حولها سيعودون إليها لأن إقامتهم خارجها ستكون مؤقتة وليس كما تفترضون حيث كانت افتراضاتكم دائماً خاطئة وبالفعل فقد قامت الحكومة السورية بزيارة داريا لإطلاق ورشة عمل بهدف إعادة الخدمات الأساسية إلى هذه البلدة تمهيدا لعودة جميع سكانها إلى منازلهم». وبينت أنه عندما طلبت الحكومة السورية مساعدة الأمم المتحدة على إخلاء هؤلاء المواطنين وإخراجهم من حالة اليأس التي فرضها عليهم المسلحون في داريا فإنها كانت ضد إبقاء هؤلاء المواطنين في مدينة بلا خدمات حيث أبقى المسلحون المواطنين بالقوة تحت تهديد السلاح لكي يكونوا دروعا بشرية تحمي المسلحين والإرهابيين فهل يجوز لمسؤول مؤتمن في الأمم المتحدة أن يدلي بمثل بيانكم الذي لا أساس له على أرض الواقع.

وختمت الوزارة رسالتها بالقول: لقد عملنا على قيام علاقة مميزة مع إدارتكم وموظفيكم وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب وتقديم الخدمات الإنسانية والتوصل إلى حل سياسي للأزمة في سورية يتم من خلال حوار سوري – سوري ودون تدخل خارجي إلا أننا للأسف لم نجد منكم غير بياناتكم المضللة وعباراتكم اللامسؤولة.

من إجراءات إخراج ١٤٦ شخصاً من أهالي داريا المقيمين في المعضمية إلى مركز الحرجلة للإقامة المؤقتة (سانا)

تحقيقات الأمم المتحدة تصر على الانحياز

| الوطن - وكالات

يبدو أن الأمم المتحدة ولجان تحقيقها لا تزال تعيش مرحلة الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على المنظمة ومؤسساتها، حيث دعت لجنة تحقيق فيها مؤخراً حول سورية إلى إحياء الهدنة التي تم التوصل إليها في ٢٧ شباط الماضي زاعمة أن روسيا و«النظام السوري» يتحملان مسؤولية ازدياد عدد الضحايا المدنيين في سورية، ولاسيما في مدينة حلب. ومساء الثلاثاء زعمت لجنة التحقيق حول حقوق الإنسان في سورية التابعة للأمم المتحدة أن القوات السورية والروسية تتحمل مسؤولية ازدياد عدد الضحايا المدنيين في سورية، من خلال «عمليات القصف» التي تقوم بها، وكأن القصف يتم من جهة واحدة أو كأن الحكومة السورية وحلفاءها وعلى رأسهم الروس لا يقاتلون سوى المدنيين الآمنين في منازلهم. ولطالما عرف عن الأعضاء الغربيين في مجلس الأمن الدولي ومنظمات الأمم المتحدة «عدم حيادتهم» تجاه مجريات الأحداث في سورية والعالم، إذ دأبوا على الكيل بمكيالين عند أي قضية تعرض أمامها وفق مصالح القوى لكبرى الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأميركية، ولا يخفى على أحد أنه لولا استعمال موسكو وبكين حق النقض الفيتو عدة مرات في مجلس الأمن لكانت سورية اليوم تعيش سيناريوهات مختلفة أكثر سوءاً.

وآخر فصول «ازدواجية معايير» الأمم المتحدة كان تقرير خطه ثلاثة محققين، ورغم أنهم وجهوا انتقادات «إلى كافة أطراف النزاع الدامي بشأن زيادة الهجمات التي تستهدف المدنيين دون تمييز» مشيرين إلى الهجمات على المراكز والطواقم الطبية وعلى إعاقة وصول القوافل الإنسانية والاختفاء القسري والإعدامات الميدانية، إلا أنهم حاولوا تحميل الطرف الحكومي المسؤولية الأكبر فقط لأنه «يمتلك الطائرات التي تقصف المدنيين». ورغم أن موسكو تدعو منذ أشهر نظيرتها واشنطن لفصل الجماعات المسلحة في سورية عن «جبهة فتح الشام» (جبهة النصرة سابقاً)، إلا أن المحقق فيتيت مونتربورن عندما تحدث للصحفيين في جنيف أغفل هذا الامر، معتبراً أن القصف الجوي الذي تنفذه «القوات الموالية للحكومة يتسبب بالعدد الأكبر من الضحايا المدنيين والأضرار للمنشآت المدنية ولاسيما في إدلب وحلب».

ويبدو أيضاً أن محققي الأمم المتحدة تناسوا عن قصد أو عمد المصالحات التي تجريها الحكومة في مناطق مختلفة في سورية وكلها تفضي بالنهاية إلى نقل للمسلحين إلى ريف إدلب، الذي يعتبر معقلاً أساسياً لميليشيا «جيش الفتح» التي تقودها «فتح الشام»، إلا إذا كانت مقاصد المحققين الدفاع عن هؤلاء المسلحين والإرهابيين.

فريق التحقيق الثلاثي دعا أيضاً جميع الأطراف إلى إعادة إحياء الهدنة المترنحة رغم إخفاق واشنطن وموسكو بالاتفاق حول سبل وقف القتال في الحرب الدائرة منذ ٢٠١١، لكن اللافت أن هذه الدعوة تزامنت مع إعلان إعادة حصار الجيش للأحياء الشرقية في مدينة حلب، والتي يتمترس فيها مسلحو المدينة رغم أن المرحلة الماضية شهدت عملية إنسانية روسية سورية مشتركة لإخراج المدنيين من تلك الأحياء وتسليم المسلحين لأنفسهم، ما يشير إلى أن أصوات الأمم المتحدة لا تتعالى إلا عندما ينتصر الجيش العربي السوري وعندما يتقدم المسلحون فهم يرحبون ويصمت لسان قلقهم واستنكارهم، حيث إن المحققين عبروا عن «عميق قلقهم» بشأن مصير ٣٠٠ ألف مدني على الأقل في الأحياء الشرقية التي يسيطر عليها المسلحون في حلب».

رئيس اللجنة البرازيلي باولو سرجيو بنهيرو وعندما طلب منه توضيح المقصود بالقوات الموالية للحكومة، قال إن «القوات الموجودة في الجو هي قوات روسية وسورية» وكلامه في الحقيقة صحيح لكن المقاطع التي تأتي بها صفحات «الفيسبوك» مؤخراً تصور بالفيديو كيف بدأت الميليشيات المسلحة عمليات إنزال قنابل من الجو باستعمال طائرات بلا طيار من جهة ويتناسى بنهيرو كل دعوات المصالحة التي تطلقها دمشق، حتى لو شككت الأمم المتحدة فيها. من جهة ثالثة يغفل التقرير وجود مسلحين متعطشين لسفك الدم كالمجزرة التي ارتكبت بحماة منذ أيام حيث تم قتل نحو ٩٠ من أهالي قرى ريف حماة الشمالي ذبحاً، على حين استنفر المحققون لما سموه «أعمال القتل خارج القانون، بما فيها الموت قيد الاحتجاز، والإعدامات التعسفية لا تزال تشكل سمة هذا النزاع المغمس بالدم»، لا بل اعتبروا أن المعتقلين لدى القوات الحكومية خصوصاً يتعرضون «للتعذيب ولاعتداءات جنسية».

ومن أجل منح المزيد من المتنفس للمسلحين دعا المحققون في تقريرهم الثاني عشر الذي يتناول الفترة من كانون الثاني إلى تموز ٢٠١٦، إلى ضرورة «إعادة إحياء الشعور بالأمل الذي ولد في وقت سابق هذه السنة»، بعدما وفر اتفاق الهدنة في شباط الماضي «فترة توقف رحب بها المدنيون لكن أمدها لم يطل».

وبربط التقرير بما نجم عن قمة العشرين في هانغشتو الصينية وفشل الولايات المتحدة الأميركية وروسيا بالتوصل إلى اتفاق حول سورية، يظهر أن الأمم المتحدة تسعى لتحميل مسؤولية إفشال الحل لأحد الأطراف دون آخر فرغم ما زعمه التقرير من إنسانية إلا أنه لم يتطرق إلى مئات الفيديوهات عن معسكرات الإرهابيين والمسلحين التي تعج بالأطفال، وكأن الطفولة لم تعد شأناً إنسانياً.

وأعربت اللجنة عن قلقها خصوصاً بسبب ما سمته «ازدياد الهجمات التي استهدفت المستشفيات والطواقم الطبية خلال الأشهر الستة الماضية، مشيرة إلى تأثير ذلك الرهيب على فرص الحصول على الرعاية الصحية في المناطق التي تحتاج إليها بشكل كبير، وهنا أيضاً حملوا الحكومة المسؤولية من خلال «القصف الذي تنفذه قوات موالية للحكومة ودمر أكثر من ٢٠ مستشفى وعيادة في محافظة حلب» وحدها منذ كانون الثاني.

موسكو تكثف لقاءاتها مع قيادات معارضات سورية

منصات موسكو والقاهرة وآستانة تدارست «تشكيل لجنة تنسيق مشتركة»

| سامر ضاحي

تكثفت لقاءات المسؤولين الروس مع المعارضات السورية بموازاة المساعي الروسية الأميركية لحل الأزمة السورية التي تمخضت الجمعة عن اتفاق هدنة لوقف إطلاق النار. وفي صفحته الشخصية على موقع «فيسبوك»، ذكر عضو منصة مؤتمر القاهرة جهاد مقدسي أنه التقى الجمعة برفقة العضو الآخر في المنصة جمال سليمان «باجتماع رسمي في مبنى وزارة الخارجية الروسية المبعوث الرئاسي للرئيس فلاديمير بوتين، نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف، موضحاً أن اللقاء كان «للتباحث حول أخر المستجدات السورية وآفاق المفاوضات الروسية–الأميركية الجارية حالياً في جنيف ونتائجها المُحتملة والمرجوة، وانعكاسها على العملية السياسية في سورية المستندة لبيان جنيف وقرارات مجلس الأمن ذات الصّلة».

وأوضح مقدسي «عبرنا خلال الاجتماعَ عن أهمية الدور الروسي وتأييدنا للعملية السياسية المستندة لبيان جنيف، وأعدنا تأكيد تمسكنا بوثائق مؤتمر القاهرة حيث لا تزال في نظرنا الأكثر عملية وتعبيراً عن روح الوثائق الدولية في رؤيتها للحل السياسي المأمول في بلادنا».

ووفق مقدسي فإن بوغدانوف دعاه وسليمان بوجود مسؤولي وزارة الخارجية إلى غذاء عمل موسع دُعي إليه أيضاً ممثلوا منصتي موسكو والآستانة (قدري جميل ورنده قسيس) المشاركين بعملية جنيف للتباحث بكيفية «التنسيق الأكبر بين الأطراف بما يساهم في تفعيل المسار السياسي المأمول للوصول إلى حل عادل ومستدام ينهي المأساة التي نعيشها ووطننا». من جهتها نقلت صحيفة «قاسيون» التابعة لحزب «الإرادة الشعبية» بياناً عن منصات موسكو– القاهرة– أستانا، ذكرت فيه أن الحاضرين في اجتماع موسكو اتفقوا على «ضرورة رفع مستوى التنسيق المشترك للمساعدة في إنجاح المسار السياسي المفضي إلى حل عادل يحقق طموحات الشعب السوري في دولة ديمقراطية لا طائفية سيدة على أراضيها كلها». كما و«تدارست الأطراف إمكانية تشكيل لجنة تنسيق مشتركة لتحقيق هذا الهدف».

وبعدما أعرب الحاضرون عن «تأييدهم للتفاهمات الروسية الأميركية الأخيرة من ناحية وقف العمليات العدائية وفتح الطريق أمام المساعدات الإنسانية للمناطق التي يخضع السكان فيها لمعاناة قاسية»، ركزوا على أهمية ربط التفاهمات العسكرية والأمنية بالإطار السياسي المفضي لاستئناف المفاوضات بناءً على قاعدة تفاهمات جنيف والقرارات الأممية ذات العلاقة وخاصة القرار ٢٢٥٤ التي ترمي إلى الانتقال السياسي في سورية». من جانبها وفي تصريح لـ«الوطن» قالت نائب أمين عام «هيئة العمل الوطني الديمقراطي»، عضو وفد معارضة الداخل إلى جنيف ميس كريدي: «لقد اجتمعت مسبقاً مع السيد بوغدانوف وناقشنا المتغيرات السياسية وربما اختاروا جمع المجموعة (منصات موسكو والقاهرة واستانة) لتقريب وجهات النظر وتقليل الخصومات بين قيادات المعارضات. وحتى بين ممثلي المنصات الثلاث اعتقد هناك نقاط مختلف عليها». وأضافت: «الروس حاولوا أن يقربوا المقرب أو أن يجمعوا الآراء التي فيها تباينات محدودة وقابلة للتوافق حيث قال بوغدانوف: إن الكلمة المفتاحية للحل هي التوافق وأنا بدوري أعتقد بضرورة التوافق بين (المنصات الثلاث) ومعارضة الداخل» الممثلة بوفدها إلى جنيف.

وحول اتفاق وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف والأميركي جون كيري، قالت كريدي: «لم يطلعونا على بنود الاتفاق بشفافية وعندما يطلعونا على بنوده ونكون واثقين منها يمكن أن نتحدث بشأنها»، مؤكدة على خيارات الداخل الوطنية. وأضافت: «اعتقادي الشخصي أن جنيف مكان لاقتسام المكاسب والكعكة السورية» معتبرة أن «التماسك بين أطياف المعارضة الداخلية والقوى الوطنية قد تشكل في لحظة ما رديفاً وطنياً لأن الدولة قد تضطر لأن تخضع لتوافقات دولية المفترض أن يكون دور المعارضة الوطنية خط وقاية حقيقي لمواجهة التدخل الخارجي». وكشفت كريدي التي زارت موسكو الأسبوع الماضي والتقت بوغدانوف أن الأخير أبدى «انزعاجاً من وفد الرياض لأنهم شكلوا لجنة لرفض التفاوض». وأضافت: «وضمن سياق الحديث أخبرته بأن المهم الوفاق بين القوى القابلة للتفاهم ويمكن أن نتفاهم نحن المعارضات الوطنية والأفضل التفكير بحالة توافقية فيما بيننا». واعتبرت كريدي أنه «إذا كنا كمجموعة من المعارضات المتفاهمة على الأقل في مسألة التغيير الديمقراطي السلمي المنشود غير قادرين على التوافق على خريطة طريق فهذه إشكالية كبيرة قبل أن نفكر بالفريق الذي يشكل أجندة مضادة تماماً ومدعومة بفريق دولي مضاد تماماً علينا التفكير بالتوافق فيما بيننا».

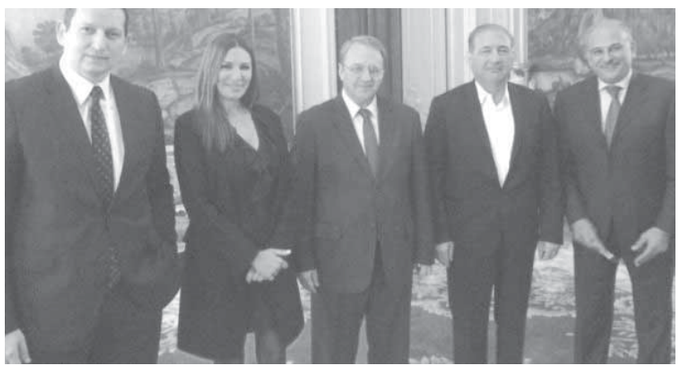

من لقاء ضم جمال سليمان وقدري جميل وميخائيل بوغدانوف ورندة قسيس وجهاد مقدسي

كاتب هندي: نيودلهي متمسكة بحل الأزمة السورية سياسياً

| وكالات

أكد الكاتب والدبلوماسي الهندي السابق هارديب سينغ بوري، أن حكومة بلاده ما زالت متمسكة بموقفها تجاه ضرورة حل الأزمة في سورية سياسياً مع ضرورة مكافحة الإرهاب، في وقت سخر فيه من سياسات الغرب المزعومة بشأن الدفاع عن حقوق الإنسان. وأشار سينغ بوري في حديث له، نقلته وكالة «سانا» للأنباء، خلال حفل نظمه نادي الصحفيين الأجانب، في نيودلهي بمناسبة إصدار كتابه «التدخلات الخطرة.. مجلس الأمن وسياسة الفوضى»، إلى أنه سرد في كتابه تفاصيل الأزمة في سورية وتسلسل الأحداث فيها وطريقة تعاطي مجلس الأمن معها. واستعرض سينغ بوري موقف بلاده في رفضها التدخل العسكري في سورية أثناء ترؤسها دورة مجلس الأمن في آب عام ٢٠١١ والمطالبة بوقف القتال من جميع الأطراف والسماح للشعب السوري في اختيار من يمثله ويقوده وأن يكون الحل سورية وسياسياً بامتياز.

ولفت إلى أن الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا تعمدت طمس الحقائق في مجلس الأمن حول العديد من الملفات وخاصة ما يتعلق بليبيا وسورية واليمن، مؤكداً أن وسائل الإعلام الغربية ومراكز الأبحاث الإستراتيجية التي كانت موالية للتدخل الغربي فقدت مصداقيتها في نقل الحقائق بل فبركت الأحداث ونقلت صوراً غير حقيقية لما يجري. وسخر سينغ بوري من سياسات الدول الغربية التي تزعم أنها تدافع عن حقوق الإنسان وتحمي المدنيين حول العالم، في الوقت الذي تتغاضى فيه عن انتهاكاتها هي وحلفاؤها في المنطقة لحقوق الإنسان وما تقوم به من قتل المدنيين وتدمير الممتلكات العامة والتهجير القسري.

يشار إلى أن سينغ بوري شغل منصب مندوب الهند الدائم في الأمم المتحدة خلال السنوات الماضية وشهد المحاولات الغربية لإسقاط الحكومات التي ترفض الهيمنة الأميركية على قراراتها وسيادتها.